

### فوق الطاوله

د. سعد بساطة

## هل أدلكم على نفط المستقبل؟ «صناعة أشباه الموصلات»..!

جدد الرئيس الأميركي تأكيد أن إدارته تعمل على استعادة الصادرات الصينية لصناعة أشباه الموصلات عالمياً، كون فقدانها لزيادة تصنيع هذه الرقائق يعد «ثغرة أمن قومي». وتعد الولايات المتحدة من البلدان التي تواجه مازقاً بالاعتماد على تايوان لتأمين هذه الواردات.

وقال «الولايات المتحدة هي من اخترعت الرقائق الإلكترونية.. وعلى مدى ٣٠ عاماً كانت تصنع ٤٠ بالمئة من إجمالي إنتاج الرقائق العالمي، ثم حدث شيء ما وأصبح العمود الفقري لاقتصادنا أجوف»، وبدل انتقال المنتجات، بدأت الشركات هي من تنتقل إلى خارج الحدود. وتنتيجة لذلك، نحن اليوم نصنع ١٠ بالمئة فقط من الإنتاج العالمي للرقائق الإلكترونية.. يبلغ حجم سوق الرقائق العالمية حوالي نصف تريليون دولار، وتستهلك الصين نحو ثلثي الإنتاج العالمي، بينما تهيمن تايوان على ٦٠ بالمئة من إجمالي التصنيع العالمي لتلك الرقائق.

وقادت تلك المخاوف الأميركية واشنطن لتخصيص ٥٢ مليار دولار لدعم قطاع الرقائق الإلكترونية على أراضيها. كما أنها أوقفت تصدير الرقائق وأشباه الموصلات للصين، كحرب تكنولوجية تشنها على بكين. الآن الحملة الصينية تهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالتكنولوجيا المتقدمة.

من طرف آخر: أعلنت كوريا الجنوبية عزمها إنشاء مجمع ضخم لصناعة الرقائق الإلكترونية في سيئول، بتكلفة تبلغ ٢٣٠ مليار دولار بمشاركة عملاقة التكنولوجيا سامسونغ.

تسبب نقص الرقائق في إحداث دمار في العديد من الصناعات، لذلك تبتذل الولايات المتحدة جهوداً واضحة للاستثمار في صناعة أشباه الموصلات التي يعدها البعض «النفط الجديد». وتدخل تلك الرقائق في الصناعات المختلفة (الهواتف الذكية وأفران الميكرويف إلى السيارات والصواريخ والطائرات).

الرقائق الإلكترونية قطع صغيرة مصنوعة من السيليكون، يتم تغليفها في حاوية من الخزف تسمى الحزمة، وتعمل على تضخيم الإشارات الكهربائية، وتعمل كمفتاح تشغيل لتطبيقات الحاسب الآلي، وهي دائرة متكاملة تعادل مجموعة مترابطة من الترانزستورات.

تتكون الرقائق الإلكترونية من (الموصلات- العوازل- شبه الموصلات مثل السيليكون). وتصنف ضمن السلع النادرة بسبب تكلفتها التصنيع - ارتفاع الطلب العالي - واعتمادها على مواد نادرة (التنغستن والتانتالوم والكوبالت والغالسيوم). وأهم الدول المشهورة في تصنيع تلك الرقائق الإلكترونية

١- الولايات المتحدة الأميركية. وتعد من الدول الرائدة في تصنيعها (شركة إنتل وأبل).

٢- اليابان: قطاع كبير ومتطور (شركة سوني وتوشيبا).

٣- كوريا الجنوبية: (شركة سامسونغ وإل جي).

٤- تايوان: تشتهر هناك بشدة (شركة تايوان سميكونداكتور وتايوان ستار).

٥- الصين: تعد من الدول الناشئة في هذا المجال (شركة هواوي وشياومي).

إلى وقت قريب، كانت أميركا تصمم وتصنع أسرع الرقائق، وحافظت على ريادتها باعتبارها القوة العظمى؛ لكنها بدأت تتراجع، ويفوّضها منافسون في تايوان وكوريا وأوروبا، وقيل كل أولئك الصين. سيكون التحكم في تصنيع الرقائق في القرن الـ ٢١ أشبه بالتحكم في إمدادات النفط خلال القرن الـ ٢٠، فيمكن للدولة التي تستطيع على هذا التصنيع خلق القوة العسكرية والاقتصادية للدول الأخرى. وحالياً تملك تايوان نحو ٩٢ بالمئة من الإنتاج العالمي لصناعة أشباه الموصلات بدقة عالية، مما يجعلها المزود الرئيس للأغلبية العظمى من الرقائق التي تشغل أكثر الأجهزة تقدماً في العالم.

في المقام الأول، اكتسبت هذه الصناعة، أهمية عسكرية، لأن كل الأسلحة باتت محسوبة الآن إلى حد كبير، وفي الحرب لا بد أن تكون على دولة قادرة على صنع رقائقها؛ فيعتبر تصنيع أشباه الموصلات نشاطاً عالي القيمة المضافة للغاية.

على نحو مماثل، يهدف الاتحاد الأوروبي لتعزيز «سيادته التقنية» من خلال استثمار يصل إلى ٣٠ مليار يورو، كي يرفع حصص أوروبا بسوق الرقائق العالمية إلى ٢٠ بالمئة من ١٠ بالمئة الحالية.

تقول اليابان: إن إحياء صناعة أشباه الموصلات هو «همة وطنية»، لا تقل أهمية عن تأمين الغذاء والطاقة، والحكومة مستعدة لوضع أموال ضخمة وراء هذه الأحلام.

وعمت الصين صناعة الرقائق بتخصيص ١,٤ تريليون دولار لها ومع هذا، لا يلغي هذا الدعم المادي الحاجة لتايوان؛ ولكن مع قيام واشنطن بإعادة تقدم الصين، هناك تهديدات بأن تلجأ الصين لسرقة عتاديين بروتوكول الإنترنت الخاص للشرائح. باختصار أشباه الموصلات هي الحلقة المركزية لتطوير وسائل الإنتاج، في خضم لحظة الاقتصاد المعرفي التي تمر بها البشرية أو يمر بها بعضها على الأقل، إذ إن بعضها الآخر ما فتئ لا يكثر كثيراً إلى الفرق بين الرقائق الإلكترونية، موضع الصراع العالمي، ورفاقات البطاطا المقلية Potato Chips بتكلفتها المختلفة.

لكن تصنيع الرقائق شيء، (وهو ما تحوز الولايات المتحدة الأميركية قصب السبق فيه)، وتصنيعها شيء آخر، أما جمع مكوناتها وتعبئتها واختبارها، فهو شيء ثالث، وقصب السبق فيه عالمياً للصين.

يتندر البعض بالقول: إن الصين فرضت حظرًا على تصدير الرمال لتايوان، والرمال المكون الرئيسي للسيليكون لتصنيع أشباه الموصلات... وهي أشبه بفرضه أذن، فليس هدف الصين أن يتوقف إنتاج تايوان من الرقائق، ولكن في ظل أزمة إنتاج الرقائق عالمياً، يزيد هذا الحظر الصيني على تصدير الرمال إلى تايوان حدة وتكلفة، والرمال في تايوان تمثل البر الصيني رمزياً.

ختاماً: من كان يصدق أن رمال الصحراء العربية، التي تبلغ ٨٠ بالمئة من مساحة الوطن العربي، ستصبح ثمينة لحدّ هذا في عصر الرقائق الإلكترونية؟

## الصادرات السورية إلى دول العالم بدأت بالتعاير تدريجياً درويش لـ «الوطن»: «صادراتنا خلال الربع الأول من العام الحالي نحو ربع مليار دولار والثروات الطبيعية في مقدمتها



رامز محفوظ

كشف رئيس لجنة الاستيراد والتصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فهد درويش في تصريح خاص لـ «الوطن» أن قيمة الصادرات السورية خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت ما يقرب من ربع مليار دولار.

وأوضح درويش أن المادة الأكثر تصديراً التي احتلت المركز الأول خلال الفترة المشار إليها، كانت الثروات الطبيعية التي تقوم المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية بتصديرها، وجاءت الخضروات في المركز الثاني من حيث حجم القيمة التصديرية، ومن ثم حلت الفاكهة في المركز الثالث.

أما المنتجات الغذائية المشهود لها عالمياً بجودتها وبأنواعها المختلفة (أجبان وألبان، ومنتجات الكونسرّة المختلفة وغيرها الكثير) حسب درويش، فقد حلت في المركز الرابع، ومن ثم حلت البهارات والتوابل مثل الكزبرة واليانسون والكُمون وغيرها من البهارات في المركز الخامس، وبالطبع جاء زيت الزيتون السوري ضمن أهم المواد المصدرة، لافتاً إلى أن منتجات القطاع السياحي الإنتاجية الأخرى مثل القفاز النسيجي (الملبوسات الجاهزة) وقطاع صناعة الزجاج (العوات الزجاجية المختلفة)، تم تصنيّفهم ضمن أهم المواد المصدرة.

وبالنسبة لأرقام الصادرات في الأعوام السابقة، بين رئيس اللجنة أن الصادرات السورية إلى دول العالم بدأت بالتعاير تدريجياً خلال الأعوام السابقة، والأرقام تدل على ذلك.

وحسب بيانات موسوعة المصدر السوري فقد بلغت قيمة الصادرات السورية نحو ٧٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٨، لتحسّن قليلاً خلال ٢٠١٩ وتبلغ قرابة ٧٥٠ مليون دولار، ومن ثم في العام ٢٠٢٠ تحسّناً ملموساً، حيث وصلت القيمة التصديرية إلى نحو ٩٥٠ مليون دولار، أما في العامين الماضيين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، فوصلت القيمة إلى ما يزيد على مليار دولار، علماً بأن العامين المذكورين شهدا انحساراً كبيراً في حركة التجارة العالمية نتيجة أزمة فيروس كورونا ومن ثم الحرب الروسية الأوكرانية التي انعكست نتائجها بشكل كبير على تكاليف النقل والشحن الدولي.

## «التسليف» يحدد فروعه العاملة يومي الثلاثاء والأربعاء.. و«البريد» مستمر حتى الخميس العربيد لـ «الوطن»: تم رفع مبلغ السحب الواحد ضمن صرافات التسليف.. وفي العقاري قريباً

وعن آلية الربط بين مصرف التسليف وبانكي المصارف، أوضح العربيد أن جميع مستخدمي بطاقات صراف التسليف يمكنهم الحصول على مستحقاتهم من صرافات العقاري، إضافة للمصارف التابعة للتسليف.

وعن حجم «السحب» الواحدة، أشار العربيد إلى أنه تم رفع سقف السحب الواحدة بعد أن كانت ١٠ آلاف ليرة، لكن ضمن الصرافات التابعة للتسليف، فيما لم يتم بعد تعديلها من صرافات العقاري لكون العملية ما زالت قيد التجريب، وسيتم تعديلها قريباً.

بدوره أكد مدير عام مؤسسة البريد حيان مقصود في تصريح خاص لـ «الوطن»، أن عمل مؤسسة البريد مستمر أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس، بتسليم كامل المستحقات المالية للمستفيدين من الخدمة عبرها، مشيراً إلى أن عمل المؤسسة يتوقف أيام عطلة عيد الفطر.

وكان مصرف سورية المركزي قد عمم أمس توجيهها للمصارف بافتتاح فرع في كل محافظة على الأقل يومي الثلاثاء والأربعاء تاريخ ٢٠٢٣/٤/١٩/١٨ بهدف تلبية متطلبات المصاردين لتنظيم تعهدات التصدير وتنفيذ عمليات السحب المرتبطة بها، وكذلك قبول الإيداعات من الجهات التي تتطلب طبيعة عملها ذلك، كما تم التوجه بالاستمرار بتغذية الصرافات الآلية خلال العطلة لتتمكن المواطنين من سحب مستحقاتهم عبرها.



نوار هيضاً

أكد مدير مصرف التسليف الشعبي نضال العربيد أن المصرف مستمر بصرف المستحقات المالية (الرواتب والمعاشات والمنحة وغيرها) للعاملين الموهبة رواتبهم لدى المصرف من خلال الصرافات الآلية.

وبين العربيد في تصريح خاص لـ «الوطن»، أنه تم توجيه فروع المصرف في دمشق وباقي المحافظات لاستكمال عمله يومي الثلاثاء والأربعاء بتوطين المنحة المالية وباقي المستحقات للمستفيدين من خدمات المصرف.

وأضاف: إن توجيه مصرف سورية المركزي طالب بالالتزام بالدوام بالحد الأدنى من العاملين اللازم لتسيير العمل المطلوب، وعليه تم تنظيم جدول لعمل مصرف التسليف في المحافظات وفق الآتي:

يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٤/١٨: «محافظة دمشق فروع (القضاء- معاوية- ٢٩ أيار - الحراء- مخيم اليرموك- الجامعة)، محافظة الرقة (الثورة بدمشق)، محافظة ريف دمشق فروع (جرمانا - العروبة) - عفرين - بارون - أعزاز)، محافظة حمص فروع (حمص الانتاجي - تلخلج) - محافظة حماة (حماة - السقيبية - مصيف)، محافظة اللاذقية فروع (اللاذقية الإنتاجي - جبلة)، محافظة طرطوس فروع (طرطوس الإنتاجي - صافيتا - بانيس)، محافظة ادلب فروع (ادلب - معرة النعمان - سلقين)، محافظة الرقة (الرقّة - الثورة بدمشق)، محافظة الحسكة فروع (الحسكة إنتاجي - القامشلي - المالكية)، محافظة دير الزور (دير الزور - الميادين بالحسكة)، محافظة درعا (درعا الإنتاجي، حماة) - السلمية - (مرددة)، محافظة اللاذقية فروع (اللاذقية الإنتاجي - الحفة)، محافظة طرطوس (محافظة القنيطرة (فرع القنيطرة).

دمشق فروع (القضاء- معاوية- ٢٩ أيار - الحراء- مخيم اليرموك- الجامعة)، محافظة الرقة (الثورة بدمشق)، محافظة ريف دمشق فروع (جرمانا - العروبة) - عفرين - بارون - أعزاز)، محافظة حمص فروع (حمص الانتاجي - تلخلج) - محافظة حماة (حماة - السقيبية - مصيف)، محافظة اللاذقية فروع (اللاذقية الإنتاجي - جبلة)، محافظة طرطوس فروع (طرطوس الإنتاجي - صافيتا - بانيس)، محافظة ادلب فروع (ادلب - معرة النعمان - سلقين)، محافظة الرقة (الرقّة - الثورة بدمشق)، محافظة الحسكة فروع (الحسكة إنتاجي - القامشلي - المالكية)، محافظة دير الزور (دير الزور - الميادين بالحسكة)، محافظة درعا (درعا الإنتاجي، حماة) - السلمية - (مرددة)، محافظة اللاذقية فروع (اللاذقية الإنتاجي - الحفة)، محافظة طرطوس (محافظة القنيطرة (فرع القنيطرة).

### أجرة نقل ٨ أطنان من طرطوس إلى دمشق مليون ليرة

## العقاد لـ «الوطن»: المازوت المدعوم غير متوفر أساساً ولم يحدث أي تغيير في أجور النقل بين المحافظات



رامز محفوظ

بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح لـ «الوطن»، أنه لم يحدث أي رفع أو تغيير في أجور نقل الخضار والفواكه بين المحافظات بعد مرور أكثر من أسبوع على صدور قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك القاضي برفع أجور نقل البضائع بالسيارات الشاحنة داخل القطر التي تحصل على مادة المازوت بالسعر المدعوم.

وبين العقاد أن السيارات الشاحنة لا تحصل على المازوت المدعوم إلا بنسبة قليلة لا تتجاوز ١٠ بالمئة من حاجتها والكمية المتبقية يتم شراؤها من قبل أصحاب هذه السيارات من السوق السوداء بأسعار مرتفعة.

واستبعد العقاد أن ترتفع أجور نقل السيارات الشاحنة خلال الأيام القادمة، موضحاً أن أجرة السيارة الشاحنة من محافظة طرطوس إلى محافظة دمشق والحملة بحسبة ٨ أطنان من الخضار والفواكه تتراوح بين ٩٠٠ ألف و١ مليون ليرة، وأجرة السيارة الشاحنة المحملة بالكمية نفسها من محافظة درعا إلى دمشق بحدود ٩٠٠ ألف ليرة، لافتاً إلى أنه منذ أكثر من شهر كانت أجرة السيارة الشاحنة من طرطوس بحدود ١,١ مليون ليرة ومن ثم عدلت لانخفاض مع بداية شهر رمضان.

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد أصدرت مؤخراً، قراراً بتعديل أسعار وأجور نقل

بطاقنها الإنتاجية الدنيا في وقت طاقاتها الاستهلاكية العليا، حيث سيتم تشغيل وسائل النقل والكمية المتبقية وحماية المستهلك إلى ذلك بشكل كامل على الرغم من نقص الموظفين، معتبراً أن هذه العطل تعتبر سياسة توفير وضبط نفقات من قبل الحكومة.

وكان قد اعترض مواطنون على طول العطلة وإعلانها بشكل مفاجئ بسبب حاجتهم إلى المصارف لتسليم رواتبهم (مقاعد) والمنحة، لذلك أصدر مصرف سورية المركزي تعميماً ينصم توجيه المصارف وشرائح الصرافة بافتتاح فرع في كل محافظة على الأقل يومي الثلاثاء والأربعاء (١٩-١٨) من الشهر الجاري، بهدف تلبية متطلبات المصاردين لتنظيم تعهدات التصدير وتنفيذ عمليات السحب المرتبطة بها، وكذلك قبول الإيداعات من الجهات التي تتطلب طبيعة عملها ذلك، كما تم التوجه بالاستمرار بتغذية الصرافات الآلية خلال العطلة لتتمكن المواطنين من سحب مستحقاتهم عبرها.

كانت المسافة المقطوعة من ٣١-٣٠ كم، و٢١٠ ليرات للطن عندما تكون المسافة ٣١-٥٠ كم، ويتناقص أجر نقل الطن بالكيلومتر الواحد ليصل إلى ١٨٠ ليرة إذا كانت المسافة المقطوعة ٥١-١٠٠ كم، لتصل إلى ١٣٠ ليرة للطن للمسافة بين ١٠٠-١٠٠ كم، وفي حين كانت ٨٠ ليرة للمسافة بين ١٠٠-١٠٠ كم فما فوق، أما إذا كانت المسافة تقل عن ١٠ كم فتكون التسعيرة ٣٠٠٠ ليرة للطن.

وكانت الوزارة قد أصدرت منذ نحو عام تقريباً قراراً بتعديل أجور النقل، فكانت التسعيرة ١٥٠ ليرة للطن في الكيلو متر الواحد في حال كانت المسافة ١-٣٠ كم، و١١٥ ليرة للطن للمسافة بين ٣١-٥٠ كم، و٨٠ ليرة للمسافة بين ٥١-١٠٠ كم، و١٠٠ ليرة للمسافة التي تزيد على ١٠٠ كم، أما إذا كانت المسافة تقل عن ١٠ كم فتكون التسعيرة ٣٠٠٠ ليرة للطن.

كانت المسافة المقطوعة من ٣١-٣٠ كم، و٢١٠ ليرات للطن عندما تكون المسافة ٣١-٥٠ كم، ويتناقص أجر نقل الطن بالكيلومتر الواحد ليصل إلى ١٨٠ ليرة إذا كانت المسافة المقطوعة ٥١-١٠٠ كم، لتصل إلى ١٣٠ ليرة للطن للمسافة بين ١٠٠-١٠٠ كم، وفي حين كانت ٨٠ ليرة للمسافة بين ١٠٠-١٠٠ كم فما فوق، أما إذا كانت المسافة تقل عن ١٠ كم فتكون التسعيرة ٣٠٠٠ ليرة للطن.